دليل دعم جمع البيانات الوطنية
بشأن
المؤشر 16-7-1 (ج):

نسبة الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك ***(ج) السلطة القضائية،*** *مقارنةً بالتوزيعات الوطنية حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية*

مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جدول المحتويات

مقدمة 4

1- لمن هذا الدليل؟ 4

2- ما الهدف من هذا الدليل؟..... 4

نطاق المؤشر 16-7-1 (ج) والمفاهيم الرئيسية 4

3- ماذا يقيس المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 4

4- كيف يقيسه؟ 5

5- ما أهمية قياس التمثيل في السلطة القضائية؟ 6

6- كيف تُعرَّف "السلطة القضائية" لغرض الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 6

7- ما المحاكم المحددة التي يجب إدراجها في الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 6

8- كيف يتم تصنيف المحاكم أو الهيئات القضائية المختصة في الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 7

9- ما المناصب المحددة في السلطة القضائية التي يجب احتسابها عند الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟ 8

التصنيف 9

10- ما متطلبات التصنيف للمؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 9

11- كيف يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بالقضاة والمسجلين حسب "الفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني"؟..... 10

12- كيف يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بالقضاة والمسجلين حسب حالة الإعاقة؟ 10

مصادر البيانات 11

13- ما مصادر البيانات التي يمكنني وضعها في الاعتبار عند الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟ 11

14- ما الذي يمكن أن تفعله المكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز تنسيق جمع البيانات الإدارية عبر مستويات مختلفة من المحاكم، ومواءمتها مع المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 12

15- ما اعتبارات حماية البيانات التي يجب تطبيقها عند مشاركة بيانات موظفي السلطة القضائية مع مؤسسة تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية أو مع مكتب الإحصاء الوطني؟..... 13

معالجة البيانات..... 13

16- كيف يمكنني ملء الصفحة الأولى من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟ 13

17- كيف يمكنني ملء الجدول الأول في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟ 16

18- كيف يمكنني ملء الجدول الثاني في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟ 18

19- كيف يمكنني ملء الجدول الثالث في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟ 18

20- ماذا لو كان شكل الجداول في منصة الإبلاغ غير مناسب لأي فئة معينة في بلدي؟ 20

21- ماذا لو لم تكن البيانات المصنفة متاحة بالكامل لأبعاد معينة، أو إذا كان بلدك يجمع بيانات مفصلة أكثر مما هو مطلوب في المؤشر 16-7-1 (ج)؟..... 20

22- ماذا لو كنت بحاجة إلى تحديث البيانات المقدمة مسبقًا؟..... 20

سيُراجع هذا الدليل دوريًا مع تنقيح المؤشر بشكلٍ أكبر، بناءً على المناقشات المنهجية والمعايير الجديدة الموصى بها والتجارب الوطنية في قياس هدف التنمية المستدامة 16-7-1 (ج).

للمساعدة في جمع البيانات ومعالجتها وحسابها لهذا المؤشر، أو إذا كانت لديك استفسارات حول إدخال بيانات المؤشر 16-7-1 (ج) من خلال منصة الإبلاغ عن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُرجى التواصل مع SDG16indicators@undp.org في مركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مقدمة

1- لمن هذا الدليل؟

هذا الدليل مخصص للكيانات الوطنية المشاركة في إنتاج البيانات اللازمة وتجميعها للإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)، وهي المكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) والمؤسسات الوطنية ذات الصلة التي تجمع البيانات عن موظفي السلطة القضائية، مثل مفوضية الجهاز القضائي أو وزارة العدل، أو غيرها من الهيئات المختصة التي تحتفظ بمعلومات عن تعيينات القضاة والمناصب الأخرى في السلطة القضائية (غالبًا كجزء من ولاية أوسع لممارسة الرقابة على القضاء).

في حين أنه من المتوقع أن تعمل المكاتب الإحصائية الوطنية عن كثب مع المؤسسات المنتجة للبيانات المذكورة أعلاه لتحديد موقع البيانات اللازمة وتجميعها من أجل الإبلاغ العالمي، فمن المهم التأكيد على أن المكاتب الإحصائية الوطنية، بصفتها منسقًا للإبلاغ الإحصائي عن أهداف التنمية المستدامة في بلدها، تتحمل المسؤولية النهائية عن التحقق من صحة البيانات المقدمة ودقتها.

2- ما الهدف من هذا الدليل؟

يهدف هذا الدليل إلى مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات المنتجة للبيانات ذات الصلة على الاستعداد لتقديم البيانات الوطنية بشأن المؤشر 16-7-1 (ج) من أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على البيانات الوصفية لهذا المؤشر، يحدد هذا الدليل الاعتبارات الرئيسية التي يجب وضعها في الاعتبار عند الإبلاغ العالمي عن هذا المؤشر طوال مراحل جمع البيانات ومعالجتها وعملية الإبلاغ. ومن المفترض أن يكون دليلاً مصاحبًا لـ منصة الإبلاغ عن بيانات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تمت دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية لاستخدامها للإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج) (وغيره من مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

نطاق المؤشر 16-7-1 (ج) والمفاهيم الرئيسية

3- ماذا يقيس المؤشر 16-7-1 (ج)؟

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية 16-7: كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

المؤشر 16-7-1: نسبة الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية؛ و(ب) الخدمة العامة؛ و**(ج) السلطة القضائية**، مقارنةً بمستويات التوزيع على المستوى الوطني، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية

يقيس المؤشر 16-7-1 (ج) من أهداف التنمية المستدامة "التمثيل النسبي" (يُعرف كذلك باسم "التمثيل الوصفي") لمختلف المجموعات في منصبين رئيسيين من مناصب صنع القرار القضائي (هما منصبي القضاة والمسجلين) وكذلك في ثلاثة مستويات من المحاكم، هي المحاكم العليا/الدستورية، و"محاكم الدرجة الأولى" و"المحاكم الابتدائية".

ويقارن هذا المؤشر بشكلٍ خاص نسبة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية الأخرى ذات الصلة على الصعيد الوطني بين القضاة والمسجلين بنسبة هذه المجموعات في السكان الوطنيين لقياس مدى عكس تشكيل السلطة القضائية لتركيبة السكان الوطنيين (فيما يتعلق بهاتين الوظيفتين).

4- كيف يقيسه؟

يقارن المؤشر 16-7-1 (ج) تمثيل مجموعة معينة (أي النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وفئة سكانية ذات صلة على الصعيد الوطني) في القضاء بتمثيل هذه المجموعة نفسها في السكان الوطنيين من خلال حساب **نسبة** يمكن أن تبدأ قيمتها بـ 0 مما يعني عدم وجود تمثيل، بينما يعني أقل من 1 تمثيلًا ناقصًا، ويعني 1 تمثيلًا متساويًا، ويعني أكبر من 1 تمثيلًا زائدًا.

يمكن توضيح الأساس المنطقي لحساب مثل هذه النسب الطبيعية بمثال، بدلاً من مجرد الإبلاغ عن نسبة أي مجموعة معينة في السلطة القضائية. لنفترض أن دولتين أبلغتا عن نسبة 32٪ من القضاة "الشباب" (44 عامًا أو أقل). قد تكون هذه النسبة عبارة عن تمثيل زائد للشباب في الدولة "أ" حيث تشكل هذه الفئة العمرية في سن 44 عامًا أو أقل 20% فقط من المواطنين في سن العمل (النسبة = 20/32 = 1.6> 1)، ولكن في الدولة "ب" حيث تبلغ نسبة الشباب في سن العمل 40% من الذين تبلغ أعمارهم 44 عامًا أو أقل، تُعد نسبة 32% تمثيلًا ناقصًا (النسبة = 40/32 = 0.8 < 1). وفي هذا المثال، فإن نسبة 32٪ <u>غير</u> قابلة للمقارنة دوليًا (فهي تعني التمثيل الزائد في بلد ما والتمثيل الناقص في بلد آخر)، ولكن النسبتين 1.6 و0.8 *قابلتان* للمقارنة دوليًا. وتساعد هذه النسب في فهم ما إذا كانت نسبة 32% من القضاة الذين تبلغ أعمارهم 44 عامًا أو أقل قريبة من نسبة هذه الفئة العمرية بين المواطنين أو أنها أبعد ما تكون عن ذلك.

	البلد أ: *السكان كبار السن*	**الدولة ب:** *السكان الشباب*
٪ من **القضاة** "الشباب" بعمر 44 سنة أو أقل	%32	%32
٪ من **السكان في سن العمل** بعمر 44 سنة أو أقل	%20	%40
النسبة	1.6 = 20/32	0.8 = 40/32
التفسير	**<u>النسبة > 1</u>: تمثيل زائد** للشباب بين القضاة	**<u>النسبة < 1</u>: تمثيل ناقص** للشباب بين القضاة

يتطلب الإبلاغ العالمي عن المؤشر 16-7-1 (ج) حساب 8 "نسب ذات أولوية"، وهي:

- النسبة 1أ: تمثيل المرأة بين القضاة
- النسبة 1ب: تمثيل المرأة بين المسجلين
- النسبة 2أ: تمثيل الشباب (44 سنة أو أقل) بين القضاة
- النسبة 2ب: تمثيل الشباب (44 سنة أو أقل) بين المسجلين
- النسبة 3أ: تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بين القضاة
- النسبة 3ب: تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بين المسجلين
- النسبة 4أ: تمثيل الأشخاص المنتمين إلى فئات سكانية ذات صلة على الصعيد الوطني بين القضاة

- النسبة 4ب: تمثيل الأشخاص المنتمين إلى فئات سكانية ذات صلة على الصعيد الوطني بين المسجلين يمكن تفسير النسب الناتجة على النحو الآتي:

أكبر من 1	تمثيل [النساء / الشباب / الأشخاص ذوي الإعاقة / الفئة السكانية أ] **أعلى** في السلطة القضائية مقارنةً بالسكان في سن العمل.
1	تمثيل [النساء / الشباب / الأشخاص ذوي الإعاقة / الفئة السكانية أ] **متساوٍ** في السلطة القضائية وفي السكان في سن العمل. وهناك تكافؤ كذلك بين **0.97** و**1.03**.
بين 0 و1	تمثيل [النساء / الشباب / الأشخاص ذوي الإعاقة / الفئة السكانية أ] **أقل** في السلطة القضائية مقارنةً بالسكان في سن العمل.
0	**لا** يوجد تمثيل [النساء / الشباب / الأشخاص ذوي الإعاقة / الفئة السكانية أ] في السلطة القضائية.

5- ما أهمية قياس التمثيل في السلطة القضائية؟

من المهم فهم مدى تمثيل فئات سكانية مختلفة في السلطة القضائية (ومدى تهميش بعضها) لمعرفة الفئات المؤثرة في صنع القرار في السلطة القضائية، ولتحديد سياسات الموارد البشرية واستراتيجيات التوظيف اللازمة لجعل السلطة القضائية أكثر تمثيلًا. وتُظهر الأدلة أن القضاء الأكثر تمثيلًا يمكن أن يكون خطوة أولى مهمة في عمليات الإصلاح القضائي لضمان نتائج قضائية أكثر إنصافًا. يمكن للتمثيل الأكثر شمولًا أن:

- يحسن إمكانية اللجوء إلى القضاء، من خلال الإشارة إلى أن العدالة ليست من اختصاص أي فئة معينة؛
- يحسن جودة صنع القرار القضائي من خلال البناء على المعارف والخبرات المتنوعة ووجهات النظر العالمية للعاملين في السلطة القضائية؛
- يجعل السلطة القضائية أكثر مراعاة لتجارب فئات معينة ومخاوفها في القضايا المتعلقة بالتمييز أو التحرش الجنسي أو العمل الإيجابي، وأكثر استجابة لمطالبهم؛
- يكون له قيمة رمزية قوية ويزيد من مستوى ثقة الجمهور في حياد السلطة القضائية وعدالتها.

6- كيف تُعرَّف "السلطة القضائية" لغرض الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟

يمكن تعريف السلطة القضائية على أنها نظام المحاكم الذي يشكل فرعًا من السلطة المركزية في بلد معني بإقامة العدل. ومن المهم تحديد أن المؤشر 16-7-1 (ج) يركز على نظام المحاكم *الرسمي* ولا يندرج في إطاره الآليات غير الرسمية لتسوية النزاعات، مثل الآليات الدينية أو القبلية أو المنسوبة للسكان الأصليين أو غيرها من آليات تسوية النزاعات التقليدية.

7- ما المحاكم المحددة التي يجب إدراجها في الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟

يتطلب المؤشر 16-7-1 (ج) تقديم تقارير عن القضاة والمسجلين في ثلاثة "مستويات" من المحاكم، وهي المحاكم العليا/الدستورية و"محاكم الدرجة الأولى" (المحاكم التي تعالج القضايا أو الطعون على المستوى الوطني) و"المحاكم الابتدائية" (المحاكم التي تعالج عادةً القضايا المحلية، مثل المنازعات المتعلقة بالأسرة والأراضي والاستحقاقات والخدمات الحكومية). وقد اعتُمِد هذا التصنيف الواسع ليعكس طريقة استخدام المحاكم، وتم وضعه ليشمل تنوع النظم القضائية في سائر أنحاء العالم، بما فيها النظم القانونية (القانون العام والقانون المدني وما إلى ذلك) والحكومات (الوحدوية والاتحادية وما إلى ذلك) على اختلافها.

- **المحاكم العليا/الدستورية:** تُعرف المحاكم العليا/الدستورية على أنها أعلى سلطة قضائية مختصة بتفسير القانون في البلاد. وتشمل هذه الفئة كل من المحاكم العليا (وهي أعلى الهيئات القضائية في مجال القضاء المدني والجنائي) والمحاكم الدستورية (وهي الهيئات القانونية المسؤولة عن ضمان توافق التشريعات مع أحكام ومبادئ الدستور في كل بلد، ولا سيما لحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور). وتشمل المحاكم الدستورية المحاكم التي تنعقد جلساتها فقط للنظر في القضايا الدستورية، إضافةً إلى المحاكم التي تنعقد كمحاكم دستورية فقط في حال نشوء قضايا دستورية.

← في نظم المحاكم *الاتحادية*، تشتمل المحاكم الأعلى درجة على المحاكم العليا والمحاكم الدستورية على المستوى الوطني ولكنها تستبعد أيّ من المحاكم العليا الفاعلة على المستويات دون الوطنية، حيث يجب إدراجها في فئة محاكم الدرجة الأولى. وفي بعض الولايات القضائية، قد تمثل المحكمة العليا والمحكمة الدستورية هيئة قضائية واحدة وبالتالي سيتم الإبلاغ عن البيانات في محكمة واحدة فقط لفئة المحاكم العليا/الدستورية.

- **محاكم الدرجة الأولى:** تشمل محاكم عليا أخرى ومحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف.

← في نظم المحاكم *الاتحادية*، تشمل هذه الفئة محاكم الدرجة الأولى الفاعلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، إلى جانب المحاكم العليا الفاعلة على الصعيد دون الوطني.

- **المحاكم الابتدائية:** تشمل هذه الفئة المحاكم الابتدائية أو محاكم الخط الأمامي التابعة للولاية القضائية المحلية. وتضم المحاكم المحلية، ومحاكم المنطقة القضائية، ومحاكم الصلح، والمحاكم الجزئية.

← في نظم المحاكم *الاتحادية*، تشمل فئة المحاكم الابتدائية كافة نظم المحاكم الابتدائية الوطنية ودون الوطنية على السواء.

8- كيف يتم تصنيف المحاكم أو الهيئات القضائية المختصة في الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟

إن مسألة تحديد ما إذا كانت المحاكم أو الهيئات القضائية المختصة، أو إحدى المجموعة الفرعية منها، تندرج في إطار المحاكم العليا/الدستورية، أو محاكم الدرجة الأولى، أو المحاكم الابتدائية يُترك لتقدير البلدان.

وتُعرف المحاكم المختصة على أنها المحاكم التي تُناط بها ولاية محدودة في قضية خاصة، وقد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، محاكم جرائم الحرب، ومحاكم العنف القائم على نوع الجنس، والمحاكم التجارية، والمحاكم المالية، ومحاكم العمل، ومحاكم الأسرة، ومحاكم الملكية، والمحاكم العسكرية، والمحاكم الإدارية، ومحاكم الرعاية الاجتماعية، ومحاكم الأحداث، ومحاكم الجريمة المنظمة، والمخدرات، والفساد، وما إلى ذلك.

وفي العديد من الولايات القضائية، تُعد المحاكم المختصة محاكم درجة أولى. وفي هذه الولايات القضائية، قد تضطلع المحاكم المختصة باختصاص قضائي حصري أو أصلي في دعاوى محددة، وتتصرف بالتالي بصفتها محكمة ابتدائية فيما يتعلق بتلك الدعاوى، ولكنها تعتبر مع ذلك محاكم درجة أولى. وفي ولايات قضائية أخرى، يمكن اعتبار المحاكم المختصة محاكم ابتدائية أو محاكم عليا. وقد تميّز بعض الولايات القضائية مجموعة فرعية من المحاكم المختصة على أنها من محاكم الدرجة الأولى ومجموعة فرعية أخرى على أنها من المحاكم الابتدائية.

9- ما المناصب المحددة في السلطة القضائية التي يجب احتسابها عند الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟

تركز الغاية 16-7 على عملية "صنع القرار" على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. وفي السلك القضائي، تتمثل سلطة صنع القرار والأدوار القيادية بشكلٍ أساسي في منصبين اثنين، هما القضاة والمسجلين:

- **القضاة** (الذي يُطلق عليهم بدلاً من ذلك "العدالة" أو "قاضي الصلح" أو "الحقوقي"): والقاضي هو الشخص المخوّل بالبت في القضايا في المحاكم القانونية. ويُعرِّف دليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة الخاص لوضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية "القضاة أو قضاة الصلح المهنيين" بأنهم المسؤولون المتفرغون وغير المتفرغين المفوضون بالنظر في القضايا المدنية والجنائية وغيرها، بما في ذلك محاكم الاستئناف، والفصل في تلك القضايا في المحاكم القانونية. وتشمل هذه الفئة القضاة وقضاة الصلح المعاونين الذين يمكن تفويضهم على النحو الوارد أعلاه.

- **المسجلون** المسجل هو موظف قضائي في المحكمة، باختصاص مستقل، يُعهد إليه بمهام قضائية أو شبه قضائية. وتكون قراراته قابلة للطعن في ظروف معينة. ويوكَّل إلى المسجلين مهمة معاونة القضاة في إنجاز مهامهم وتأدية دور مهم في تنظيم المسائل الإدارية للقضايا، بسُبُل منها تحديد مواعيد الجلسات، وتسجيل وثائق المحكمة، وتلقي الرسوم المترتبة على مسائل المحكمة، وإعداد ملفات القضايا، وصياغة القرارات، وتنفيذ قرارات المحاكم. كما يمكنهم أداء بعض الوظائف القضائية أو شبه القضائية بأنفسهم، بما في ذلك اتخاذ قرارات بشأن الطلبات التمهيدية، وتقييم الأضرار، وطلبات الأحكام الغيابية. للأغراض التوضيحية، يُرجى الاطلاع على بعض الترجمات أدناه:

اللغة	الترجمة
العربية	المسجلون
الدنماركية	Domstolssekretær
الإنجليزية	Clerk
الإستونية	Riigikohtu nõunikud / I ja II astme kohtutes töötavad kohtujuristid / kohtunikuabid
الفرنسية	greffiers
الألمانية	Rechtspfleger / Gerichtsvollzieher
العبرية	רשם / רשם בכיר
اليابانية	書記官
الكازاخستانية	Бас маман
اللاتفية	Tiesneša palīgs
الليتوانية	Teismo kancleris
النرويجية	Rettssekretærer
الأسبانية	Secretario de estudio y cuenta / Secretario general / Secretario de acuerdos / Secretario de Juzgado / Amanuense
السويدية	Domstolssekretær

و**لا يشمل** المؤشر 16-7-1 (ج) مناصب أخرى مثل:

- الاختصاصيون المعنيون بالسبل لبديلة لتسوية المنازعات (الأفراد الذين تعينهم الدولة للبت في تسوية المنازعات القضائية، مثل المحكمين والوسطاء)؛
- موظفو المحاكم غير القانونيين (الأفراد غير المتفرغين أو المتفرغين الذين تدفع لهم الدولة أجورهم لدعم إدارة النظام القضائي، مثل المأمورين، والمحضرين، والأمناء، وكتاب العدل، والمساعدين القانونيين، والإداريين)؛
- أو الأخصائيون القانونيون العاملون ضمن السلك القضائي (الأفراد الذين تدفع لهم الدولة أجورهم مقابل تمثيل أو مقاضاة فرد في دعوى قانونية، بما في ذلك المدّعين العامين، والمحامين العامين، ومقدّمي خدمات المساعدة القانونية).

يضّطلع هؤلاء الأفراد حتمًا بدورٍ ما في سير العدالة عمومًا ويتقاضون أتعابهم من الدولة، إلا أنهم لا يمثلون السلطة القضائية بالمفهوم المتعارف عليه في معظم البلدان.

التصنيف

10- ما متطلبات التصنيف للمؤشر 16-7-1 (ج)؟

يتطلب المؤشر 16-7-1 (ج) ثلاثة مستويات من التصنيف، على النحو المبين في المربع أدناه. بالنسبة للخصائص الاجتماعية والديمغرافية، فإن معظم فئات التصنيف مطلوبة لحساب النسب ذات الأولوية المدرجة في س. 4 – الاستثناء الوحيد للفئات العمرية، حيث تكون الفئة العمرية الأصغر ("44 عامًا أو أقل") مطلوبة لحساب النسبتين المرتبطتين بالعمر ذات الأولوية (وهما النسبتان 2أ و2ب بشأن تمثيل الشباب (44 عامًا أو أقل) بين القضاة والمسجلين).

أبعاد التصنيف وفئات التصنيف للمؤشر 16-7-1 (ج)

1- **حسب نوع الوظيفة** *(على النحو المحدد في س.7):*
- القضاة
- المسجلون

2- **حسب مستوى المحكمة** *(على النحو المحدد أدناه):*
- المحاكم العليا/الدستورية
- محاكم الدرجة الأولى
- المحاكم الابتدائية

3- **حسب الخصائص الاجتماعية والديمغرافية:**
- الجنس (ذكر؛ أنثى)
- الفئة العمرية (44 عامًا أو أقل؛ بين 45 و54 عامًا؛ بين 55 و64 عامًا؛ 65 عامًا فما فوق)
- حالة الإعاقة (من ذوي الإعاقة؛ غير معوقين)
- الفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني (خاصة بالبلد ومميزة بالمجموعة "أ" أو "ب" أو "ج")

**ملحوظة فئات التصنيف التي يرد تحتها خط مطلوبة لحساب*

11- كيف يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بالقضاة والمسجلين حسب "الفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني"؟

إدراكًا لدور التمييز وعدم المساواة في تحقيق نتائج تنموية غير متكافئة لشرائح مختلفة من المجتمع، تنص خطة عام 2030 على أن عملية المتابعة والمراجعة الخاصة بها ستسترشد "بالبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، *والعرق، والانتماء الإثني، ووضع الهجرة*، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية".[1] يمكن أن تراعي البلدان بعض فئات التصنيف هذه على وجه الخصوص، مثل "العرق" و"الانتماء الإثني" و"حالة الهجرة" عند تحديد "الفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني" للمؤشر 16-7-1 (ج). ويتم الإبلاغ عن هذه الفئات ذات الصلة على الصعيد الوطني على هيئة المجموعة "أ" أو "ب" أو "ج" وتعكس بعض أسباب التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي. وفقًا لتوجيهات مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، فإن الاتساق الكامل مع القانون الدولي سيشمل أيضًا التركيز على حالة النزوح والدين والحالة المدنية والدخل والتوجه الجنسي والهوية الجنسية.[2]

تتمثل نقطة البداية الجيدة لتحديد المجموعات السكانية ذات الصلة في سياقك الوطني في الرجوع إلى خطة التنمية الوطنية أو الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أو غيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة التي تحدد الفئات الضعيفة. وتركز هذه الأطر الوطنية عادةً على مجموعات مهمشة ومستضعفة محددة، وغالبًا ما تتطلب بيانات مفصلة لرصد أوضاعهم. يمكن أيضًا الحصول على إرشادات قيّمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تلعب دورًا رئيسيًا في مراقبة حالة الفئات الضعيفة والمهمشة، وبالتالي فهي في وضع جيد للمساعدة في تحديد المجموعات ذات الصلة للرصد المستهدف.

في سياقات معينة، قد تُعتبر حالة الفئة السكانية متغيرًا حساسًا لجمع البيانات. فعلى سبيل المثال، تعمل بلدان عدة على تقييد أو حظر تحديد الحالة الإثنية أو الدينية في الإحصاءات الوطنية، بهدف حماية الفئات الضعيفة من السكان أو منع النزاع بين الأعراق. بحسب النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات، يجب أن يكون الأفراد قادرين على اختيار تعريف أنفسهم بصفتهم ينتمون إلى أقلية، أم لا. فمنغير المناسب لمفوضيات الجهاز القضائي أو وزارات العدل (أو أي مؤسسة أخرى تجمع بيانات عن موظفي السلطة القضائية) أن تحدد انتماء القضاة والمسجلين إلى فئة سكانية معينة. بدلًا من ذلك، ينبغي لنظم جمع البيانات الإدارية في السلطة القضائية أن تسمح لموظفي السلطة القضائية بالإبلاغ الذاتي عن انتمائهم إلى الفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني، من خلال المسوحات التي توفر الضمانات اللازمة للحفاظ على السرية.

12- كيف يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بالقضاة والمسجلين حسب حالة الإعاقة؟

تتعلق المادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد بالإحصاءات وجمع البيانات. وتتطلب من الدول الأطراف جمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك الإحصاءات، لتمكينها من صياغة سياسات لتنفيذ الاتفاقية وتطبيق هذه السياسات، مع مراعاة الحاجة إلى الامتثال للضمانات الموضوعة قانونًا، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بحماية البيانات، وذلك لضمان السرية واحترام خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة.

يمكن للبلدان تحديد أو قياس "حالة الإعاقة" بطريقتين مختلفتين. وعادةً ما تعتمد المؤسسات العامة، من بينها تلك الموجودة في السلك القضائي، على التقارير الذاتية للموظفين عن الإعاقة، والتي يتم التحقق من صحتها بشهادات طبية. ومع ذلك، فإن المشكلة الشائعة في هذا النهج هي أن الممارسات التمييزية والتحيز الضمني ضد الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يجعل الموظفين يترددون في الكشف طوعًا عن حالة إعاقتهم لصاحب العمل. ونتيجة لذلك، نادرًا ما يتم تحديث حقل "الإعاقة" في العديد من نظم معلومات الموارد البشرية إذا تغيرت حالة إعاقة شخص ما بعد تعيينه (عندما تُطلب هذه المعلومات في البداية من الموظفين)، ما يجعل من الصعب مراقبة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القضاء بدقة.

---

[1] الجلسة العشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، 21 أكتوبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وثيقة الأمم المتحدة، A/RES/70/1، الفقرة 74 (ز).

[2] مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2016، نهج للبيانات قائم على حقوق الإنسان: عدم ترك أي شخص في جدول أعمال 2030، ص 6.

يتمثل النهج الثاني الأكثر حداثة في التواصل بشكلٍ استباقي مع موظفي السلطة القضائية دوريًا لدعوتهم لملء استبيان قصير، وهو مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة.[3] وبدلًا من جمع البيانات حول العوائق المادية، يهدف هذا الاستبيان القصير (ستة أسئلة) إلى قياس *القيود الوظيفية* التي يواجهها الأفراد في الأنشطة الأساسية، مثل الصعوبات في الرؤية، أو في التذكر أو في التواصل. وتكمن المزايا الرئيسية لهذا النهج في أنه يسمح بالتتبع المنتظم لحالة الإعاقة بين الموظفين، بأقل تكلفة، وبناءً على التقييمات الذاتية وليس الشهادات الطبية، والتي قد يكون من الصعب على الموظفين الحصول عليها. وتمنح البيانات التي تم جمعها أيضًا مؤسسات العمل صورة واضحة عن القيود الأكثر شيوعًا في أداء النشاط الأساسي بين موظفيها، والتي يمكن استخدامها لابتكار تدابير التكيف المناسبة (التي بدونها يمكن أن يتأثر أداء المؤسسات). وتم اختبار هذا النهج الثاني بنجاح في جنوب أفريقيا فيما يتعلق بإحصاءات الخدمة العامة (انظر المربع أدناه) ويمكن تكراره في قطاعات أخرى بما في ذلك السلطة القضائية.

مصادر البيانات

13- ما مصادر البيانات التي يمكنني وضعها في الاعتبار عند الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج)؟

تُعد السجلات الإدارية للتوظيف في السلطة القضائية المصدر الرئيسي للبيانات التي يجب استخدامها للإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج). ويمثل نظام معلومات إدارة الموارد البشرية[4] الطريقة الأشمل والأكثر شيوعًا لجمع بيانات موظفي السلطة القضائية. وعادةً ما تحتفظ بهذه البيانات مفوضية الجهاز القضائي أو وزارة العدل أو غيرها من الجهات المختصة التي تحتفظ بمعلومات حول تعيينات القضاة أو الوظائف الأخرى في السلطة القضائية (غالبًا كجزء من ولاية أوسع لممارسة الرقابة على القضاء).

- *نقاط القوة:* تميل البيانات الواردة في السجلات الإدارية إلى أن تكون قوية ودقيقة وحديثة تمامًا. وتتمتع هذه البيانات أيضًا بإمكانية أكبر للتوسع في أبعاد مختلفة من التصنيف.

- *القيود:* قد تكون البيانات الواردة في السجلات الإدارية غير كاملة: قد تكون بعض فئات العمال، على سبيل المثال هؤلاء الذين يعملون بدوام جزئي، مفقودة، أو قد لا يتم جمع بيانات عن بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لموظفي السلطة القضائية، مثل حالة الإعاقة أو الفئات السكانية. وقد يكون الأمر كذلك أن البيانات الواردة في السجل الإداري غير منسقة عبر المستويات المختلفة للمحاكم، أو حتى عبر المحاكم من نفس المستوى.

بما أن البيانات الإدارية التي ينتجها نظام معلومات إدارة الموارد البشرية لا تعتبر بيانات "رسمية" في شكلها الخام، يوصى بقيام تعاون بين المؤسسة الوطنية التي تحتفظ بنظام معلومات إدارة الموارد البشرية والمكتب الوطني للخدمات الإدارية بهدف ضمان توفير الجودة اللازمة للإحصاءات التي ينتجها نظام معلومات إدارة الموارد البشرية. وقد لا تمتلك بعض البلدان نظام معلومات إدارة الموارد البشرية، بل نظام مبسط لسجل الموظفين (على سبيل المثال في ملفات Excel) يسمح بمعالجة بيانات المعلومات الواردة.

---

[3] صُممت أسئلة فريق واشنطن لتوفير بيانات قابلة للمقارنة في جميع البلدان للسكان الذين يعيشون في مجموعة متنوعة من الثقافات بموارد اقتصادية مختلفة. ووضعت مجموعة الأسئلة القصيرة الخاصة بفريق واشنطن في الأساس لاستخدامها في التعدادات أو المسوح الوطنية حيث يكون التركيز على موضوعات أخرى غير الإعاقة، مثل القوى العاملة أو مسوحات مستويات المعيشة، وحيث تكون مساحة الأسئلة محدودة. وتتناول الأسئلة ستة مجالات من الوظائف هي: الرؤية والسمع والمشي والإدراك (التذكر والتركيز) والرعاية الذاتية (الاغتسال أو ارتداء الملابس) والتواصل (الاستيعاب والتفهم من الآخرين).

[4] نظام معلومات إدارة الموارد البشرية هو برنامج يُستخدم لتسهيل إدارة الموارد البشرية. فهو يجمع بين عدد من وظائف الموارد البشرية الضرورية، مثل تخزين بيانات الموظفين، وإدارة كشوف المرتبات، والتوظيف، وإدارة المزايا، والوقت والحضور، وإدارة أداء الموظفين، وتتبع سجلات الكفاءات والتدريب.

14- ما الذي يمكن أن تفعله المكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز تنسيق جمع البيانات الإدارية عبر مستويات مختلفة من المحاكم، ومواءمتها مع المؤشر 16-7-1 (ج)؟

قد يتم تطبيق أحد السيناريوهات الثلاثة التالية في بلدك فيما يتعلق بجمع البيانات الإدارية عن القضاة والمسجلين. في الجدول أدناه، يتم تقديم بعض الاقتراحات للمكاتب الإحصائية الوطنية الراغبة في تعزيز تنسيق ممارسات جمع البيانات الإدارية عبر المستويات الثلاثة للمحاكم التي تم النظر فيها في المؤشر 16-7-1 (ج)، ومواءمتها مع متطلبات الإبلاغ الخاصة بالمؤشر.

1- **جمع البيانات بشكل مركزي ومنسق:** تتوفر سجلات البيانات الإدارية الموحدة وهي مركزية بالنسبة للسلطة القضائية بأكملها، عبر المستويات المختلفة من المحاكم.	عادةً ما تحتفظ **مفوضية النظام القضائي أو وزارة العدل** (أو الهيئات المختصة الأخرى التي تحتفظ بمعلومات عن تعيينات القضاة والمناصب الأخرى في السلطة القضائية) بمثل هذا السجل المركزي. لتحسين مواءمة البيانات مع متطلبات الإبلاغ الخاصة بالمؤشر 16-7-1 (ج)، ستحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية إلى إقامة اتصال مع هذه الجهة من أجل: ⇐ تبادل متطلبات الإبلاغ العالمي للمؤشر 16-7-1 (ج) ⇐ تقييم التوافر الحالي للبيانات بشكلٍ مشترك والتوافق مع البيانات الوصفية للمؤشر 16-7-1 (ج) ⇐ تحديد التعديلات اللازمة على ممارسات جمع البيانات بشكل مشترك
2- **جمع البيانات المنسق، ولكن ليس مركزيًا:** توجد سجلات البيانات الإدارية الموحدة في المستويات المختلفة من المحاكم، لكنها ليست مجمعة مركزيًا.	قد تقوم بعض **المكاتب الإحصائية الوطنية** بالفعل بجمع وضمان جودة وتجميع بيانات عن موظفي السلطة القضائية من المستويات المختلفة للمحاكم من أجل المنشورات الإحصائية الرسمية (مثل الكتاب الإحصائي السنوي، وتقرير الرجال والنساء، وما إلى ذلك) وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد ترغب المكاتب الإحصائية الوطنية في: ⇐ إقامة اتصال مع كل مستوى من مستويات المحاكم، وتبادل متطلبات الإبلاغ العالمي للمؤشر 16-7-1 (ج) ⇐ تقييم التوافر الحالي للبيانات بشكلٍ مشترك والتوافق مع البيانات الوصفية للمؤشر 16-7-1 (ج) ⇐ تحديد التعديلات اللازمة على ممارسات جمع البيانات بشكل مشترك ⇐ المساعدة في إنشاء نظام مركزي لجمع البيانات بين كل مستوى من مستويات المحاكم والمكتب الإحصائي الوطني
3- **جمع البيانات غير منسق وغير مركزي:** ليس هناك سجل بيانات إدارية موحدة موجود حاليًا. وكل مستوى من المحاكم يجمع بياناته الإحصائية الخاصة به.	في البلدان التي يجمع فيها **كل مستوى من مستويات المحاكم** بياناته الإحصائية الخاصة به عن موظفي السلطة القضائية، قد لا تكون الإحصاءات التي تنتجها المحاكم الابتدائية قابلة للمقارنة بشكلٍ كامل مع تلك التي تنتجها محاكم الدرجة الأولى، أو المحاكم الدستورية/العليا. وفي مثل هذا السياق، قد ترغب المكاتب الإحصائية الوطنية في: ⇐ تحديد آلية وطنية لجمع البيانات تتضمن الأدوار والمسؤوليات وبروتوكول نقل البيانات بين المؤسسات المعنية ⇐ إقامة اتصال مع كل مستوى من مستويات المحاكم، وتبادل متطلبات الإبلاغ العالمي للمؤشر 16-7-1 (ج) ⇐ تقييم التوافر الحالي للبيانات بشكلٍ مشترك والتوافق مع البيانات الوصفية للمؤشر 16-7-1 (ج)، مع كل مستوى من مستويات المحاكم ⇐ تحديد التعديلات اللازمة على ممارسات جمع البيانات بشكل مشترك، مع كل مستوى من مستويات المحاكم ⇐ وضع بيانات وصفية وطنية تؤمم المؤشر 16-7-1 (ج) من حيث المصادر والتصنيف ومعالجة البيانات ونقل البيانات.

15- ما اعتبارات حماية البيانات التي يجب تطبيقها عند مشاركة بيانات موظفي السلطة القضائية مع مؤسسة تحتفظ بقاعدة بيانات مركزية أو مع مكتب الإحصاء الوطني؟

يجب حماية البيانات التي تم الكشف عنها من مفوضية النظام القضائي (أو من المستويات المختلفة للمحاكم) إلى مكتب الإحصاء الوطني من أجل الإبلاغ عن المؤشر 16-7-1 (ج) والحفاظ على خصوصيتها، كما يجب الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للأفراد في أي مرحلة في العملية. تماشيًا مع المبدأ 6 (بشأن السرية) من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، من المهم للمحاكم التي تجمع البيانات عن القضاة والمسجلين أن يكون لديها أنظمة جمع البيانات وإدارة البيانات المجهزة لحماية خصوصية الأفراد في كل مرحلة من مراحل العملية الإحصائية. علاوةً على ذلك، لا ينبغي نشر البيانات المتعلقة بموظفي السلطة القضائية أو الوصول إليها بشكلٍ عام بطريقة تسمح بتحديد موضوعات البيانات الفردية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما تسمح البيانات المتاحة بتحديد المجيبين، يوصى بتجميع المعلومات إلى مستوى يسمح بسرية المعلومات

معالجة البيانات

16- كيف يمكنني ملء الصفحة الأولى من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟

يتم إجراء الإبلاغ العالمي عن البيانات الوصفية، التي تحدد بيانات المؤشر 16-7-1 (ج) وتصفها في أربع خطوات.

- **الخطوة 1 – المصدر:** تتطلب الخطوة الأولى من المستخدمين إدخال **الفترة المرجعية** و**مصادر البيانات** في ثلاثة أسئلة. ونقوم هنا بتفصيل هذه الأسئلة ووصف المعلومات المطلوبة.

1- *الفترة المرجعية* هي السنة التقويمية التي يتم فيها جمع البيانات من أجل الإبلاغ. وفي كثير من الحالات، ستكون الفترة المرجعية والفترة الزمنية متطابقتين، ولكن هناك حالات يختلفان فيها كذلك. ويمكن أن يحدث هذا إذا لم تكن البيانات متاحة للفترة المرجعية المستهدفة، ولكنها متاحة لفترة زمنية يُحكم عليها بأنها قريبة بدرجة كافية.[5]

2- مصدر *البيانات* هو مجموعة البيانات المحددة أو مجموعة البيانات الوصفية أو قاعدة البيانات أو مستودع البيانات الوصفية الذي تتوفر منه البيانات أو البيانات الوصفية. وغالبًا ما يُستخدم مصدر البيانات كمرادف لمصطلح "الجهة المزوِّدة للبيانات"؛ ولكن في هذا السياق، **تشير الجهة المزوِّدة للبيانات إلى المنظمة أو الفرد الذي يتم الحصول على الإحصاءات منه**. ويمكن أن يشير مصدر البيانات أيضًا إلى خصائص ومكونات البيانات الإحصائية الخام المستخدمة في تجميع المجاميع الإحصائية ويمكن تصنيفها على أنها إدارية (البيانات الواردة من السجلات الإدارية، مثل قواعد بيانات إدارة المحكمة) أو الاستقصاء (البيانات الواردة من المسوحات لقطاع معين أو وحدة مؤسسية، مثل استقصاء القوى العاملة)[6].

3- يشير اختيار **نعم** أو **لا** إلى ما إذا كانت البيانات المُبلغ عنها عن موظفي السلطة القضائية قد تم جمعها من جانب جهة أخرى خلاف مكتب الإحصاء الوطني، مثل وكالة/وزارة أخرى في النظام الإحصائي الوطني.

[5] مسرد غير مصنف: https://unstats.un.org/unsd/dnss/docs-nqaf/NQAF%20GLOSSARY.pdf
[6] مسرد غير مصنف: https://unstats.un.org/unsd/dnss/docs-nqaf/NQAF%20GLOSSARY.pdf

حقول البيانات الوصفية

المصدر

1- الفترة المرجعية (سنة):

2- مصدر البيانات المستخدم لموظفي السلطة القضائية:

3- هل تم جمع هذه البيانات عن موظفي السلطة القضائية من جانب جهة أخرى خلاف مكتب الإحصاء الوطني، مثل وكالة/وزارة أخرى في النظام الإحصائي الوطني؟

○ نعم ◉ لا

- **<u>الخطوة 2 – المحاكم/المناصب:</u>** يتطلب هذا المؤشر الإبلاغ عن موظفي السلطة القضائية في المحاكم العليا/الدستورية، ومحاكم الدرجة الأولى، والمحاكم الابتدائية؛ لذلك يشير اختيار **نعم** أو **لا** إلى مستويات المحاكم المدرجة في جمع البيانات. علاوةً على ذلك، يُرجى تحديد الأسماء باللغتين الإنجليزية واللغة الوطنية الرئيسية للفئات المهنية الوطنية المدرجة تحت فئتي "*القضاة*" و"*المسجلين*".

المحاكم/المناصب

1- ما مستويات المحاكم التي أدرجت في عملية جمع البيانات هذه؟ (ملاحظة: يجب أن يكون التركيز على نظام المحاكم الرسمي فقط)

1-1 المحاكم العليا/الدستورية
◯ نعم ◯ لا

1-2 المحاكم العليا (المحاكم التي تعالج القضايا أو الطعون على المستوى الوطني)
◯ نعم ◯ لا

1-3 المحاكم الابتدائية المحاكم التي تعالج عادةً القضايا المحلية، مثل المنازعات المتعلقة بالأسرة والأراضي والاستحقاقات والخدمات الحكومية)

◯ نعم ◯ لا

2- يُرجى تحديد الأسماء، باللغتين الإنجليزية واللغة الوطنية الرئيسية، للفئات المهنية الوطنية المدرجة تحت فئة "القضاة" المُبلغ عنها أدناه:

2-1 باللغة الوطنية الرئيسية:

2-2 باللغة الإنجليزية:

3- يُرجى تحديد الأسماء، باللغتين الإنجليزية واللغة الوطنية الرئيسية، للفئات المهنية الوطنية المدرجة ضمن فئة "المسجل":

3-1 باللغة الوطنية الرئيسية:

3-2 باللغة الإنجليزية

- **<u>الخطوة 3 – التصنيف:</u>** يجب تصنيف بيانات الموظفين العموميين حسب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مثل الجنس والعمر وحالة الإعاقة والفئات ذات الصلة على الصعيد الوطني (كما هو موضح في س. 10). وتتطلب هذه الخطوة من البلدان اختيار إما **نعم** أو **لا** للإشارة إلى ما إذا كانت بياناتهم القضائية متاحة عبر هذه الأبعاد.

التصنيف

1- هل تتوفر بيانات الموظف العام للفئتين العمريتين للشباب اللتين حددهما هذا المؤشر، أو أي فئات عمرية أخرى للشباب تستخدمها؟

	البيانات المتاحة للفئة العمرية للشباب "أقل من 45 عامًا"؟	فئة (فئات) عمرية أخرى للشباب يستخدمها بلدك:
القضاة	◯ نعم ◯ لا	
المسجلون	◯ نعم ◯ لا	

2- هل تتوفر بيانات عن القضاة مصنفة حسب حالة الإعاقة؟
◯ نعم ◯ لا

3- هل تتوفر بيانات عن المسجلين مصنفة حسب حالة الإعاقة؟
◯ نعم ◯ لا

- **<u>الخطوة 4 – ملاحظات منهجية أخرى:</u>** تتطلب الخطوة الرابعة والأخيرة في هذه الصفحة أن يصف المستخدم أي انحرافات عن البيانات الوصفية العالمية. على سبيل المثال، قد تجمع بعض البلدان فئات عمرية مختلفة عن تلك الموضحة في س. 10.

أخرى

ملاحظات منهجية / انحرافات أخرى عن البيانات الوصفية العالمية

17- كيف يمكنني ملء الجدول الأول في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟

يتم إجراء الإبلاغ العالمي للبيانات عن المؤشر 16-7-1 (ج) في ثلاث خطوات.

تتطلب الخطوة الأولى منك إدخال **بيانات عدد الأفراد في الجدول 1.**
ملاحظة: ينبغي التعبير عن معلومات الوظائف بدوام جزئي بمكافئ الدوام الكامل[7] مع الحرص على عدم احتساب سوى الوظائف الدائمة المشغولة فعلًا. ومن المهم النظر في حالة الوظائف بدوام جزئي أو بدوام كامل لمعالجة مخاطر العمالة الزائدة أو الناقصة لدى بعض الفئات السكانية (على سبيل المثال إذا رُجح أن تشغل المرأة وظائف بدوام جزئي أكثر من وظائف بدوام كامل، فقد يسود انطباعًا خاطئًا بأن المرأة ممثلة على قدم المساواة مع الرجل في تلك الوظائف، في حين أنها تعمل في الواقع أقل من الرجل بسبب الدوام الجزئي).

[7] المكافئ بدوام كامل (FTE) هو وحدة لقياس الأشخاص العاملين بطريقة تجعلهم قابلين للمقارنة على الرغم من أنهم قد يعملون عددًا مختلفًا من الساعات في الأسبوع. ويتم الحصول على الوحدة من خلال مقارنة متوسط عدد ساعات عمل الموظف بمتوسط عدد ساعات العامل بدوام كامل. لذلك، يتم احتساب العامل بدوام كامل على أنه مكافئ بدوام كامل واحد، بينما يحصل العامل بدوام جزئي على درجة تتناسب مع الساعات التي يعمل فيها.

الخطوة 1: عدد القضاة والمسجلين من مختلف الفئات الديمغرافية

		الجنس (العدد)		الفئة العمرية (العدد)					الإعاقة (العدد)		الفئات السكانية (العدد)		
		ذكر	أنثى	35>	44-35	54-45	64-55	65+	معاق	غير معاق	الفئة (أ)	الفئة (ب)	الفئة (ج)
المحاكم الدستورية/العليا	القضاة												
	المسجلون												
محاكم الدرجة الأولى	القضاة												
	المسجلون												
المحاكم الابتدائية	القضاة												
	المسجلون												
المجموع (على جميع مستويات المحاكم)	القضاة												
	المسجلون												

*<u>ملاحظة</u>: يُتوقع من البلدان ملء الجدول الوارد أعلاه على أفضل وجه ممكن، وأن تُبلِّغ عن أكبر عدد ممكن من أعداد القضاة والمسجلين المصنفة، عبر مستويات المحاكم الثلاثة المحددة في هذا المؤشر. بالنسبة لأي بُعد معين، إذا كانت البيانات المصنفة عن القضاة والمسجلين غير متوفرة لكل مستوى من مستويات المحاكم، يمكن للبلدان الإبلاغ عن إجمالي عدد أفراد (أي على جميع مستويات المحاكم). **<u>وكحد أدنى، يجب أن تملأ البلدان الخلايا المظللة باللون البرتقالي</u>** لتمكين حساب "نسب الأولوية" التي يحددها هذا المؤشر (انظر <u>س.4</u>)*

18- كيف يمكنني ملء الجدول الثاني في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟

تتألف الخطوة الثانية من استخلاص **النسب** بمقارنة نسب النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وفئات سكانية محددة بين القضاة والمسجلين، عبر مستويات المحاكم الثلاثة التي تم النظر فيها في المؤشر 16-7-1 (ج).

باستخدام أرقام عدد الأفراد الواردة في الجدول الأول، يحسب الجدول الثاني تلقائيًا هذه النسب البسيطة، بما في ذلك النسب المطلوبة لقياس "نسب الأولوية" (المميزة باللون الأصفر في الجدول أدناه)، وهي:

- نسبة القاضيات بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة المسجلات بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة القضاة "الشباب" الذين تبلغ أعمارهم 44 عامًا أو أقل بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة المسجلين "الشباب" الذين تبلغ أعمارهم 44 عامًا أو أقل بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة القضاة ذوي الإعاقة بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة المسجلين ذوي الإعاقة بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة القضاة في فئات سكانية مختلفة بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)
- نسبة المسجلين في فئات سكانية مختلفة بشكلٍ عام (على جميع مستويات المحاكم)

الخطوة 2: التمثيل النسبي لمختلف المجموعات الديمغرافية بين القضاة والمسجلين

	نسبة القاضيات والمسجلات		نسبة القضاة والمسجلين "الشباب" الذين تبلغ أعمارهم 44 عامًا أو أقل		نسبة القضاة والمسجلين ذوي الإعاقة		نسبة القضاة والمسجلين في الفئة السكانية (أ)		نسبة القضاة والمسجلين في الفئة السكانية (ب)		نسبة القضاة والمسجلين في الفئة السكانية (ج)	
	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون
المحاكم الدستورية / العليا												
محاكم الدرجة الأولى												
المحاكم الابتدائية												
المجموع (على جميع مستويات المحاكم)												

*ملاحظة: يُتوقع من البلدان ملء الجدول الوارد أعلاه على أفضل وجه ممكن، وأن تُبلِّغ عن أكبر عدد ممكن من النسب، عبر مستويات المحاكم الثلاثة. **وكحدٍ أدنى، يجب ملء الخلايا المظللة باللون البرتقالي** (يتم ملؤها تلقائيًا بناءً على بيانات عدد الأفراد التي تم إدخالها في الجدول 1).*

19- كيف يمكنني ملء الجدول الثالث في الصفحة الثانية من منصة الإبلاغ عن البيانات الخاصة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت؟

باستخدام النسب المحسوبة في الجدول الثاني، يحسب الجدول الثالث **نسب التمثيل** بمقارنة نسبة النساء و"الشباب" والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية المحددة بين القضاة والمسجلين بنسبة هذه الفئات نفسها من المواطنين، عبر مستويات المحاكم الثلاثة التي ينظر فيها المؤشر 16-7-1 (ج).

لحساب هذه النسب، نحتاج **المقامات** – أي إحصاءات عن نسبة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية المحددة بين المواطنين. يوضح المربع أدناه كيفية حساب هذه المقامات المختلفة باستخدام الإحصاءات السكانية الوطنية.

بمجرد إضافة أرقام المقام إلى الجدول 3، سيتم حساب نسب التمثيل تلقائيًا بناءً على الصيغ المُدخلة مسبقًا التي ترتبط بالنسب المحسوبة في الجدول 2.

كيف تحسب مقامات نسب التمثيل؟

أ) كيفية حساب مقامات نسب تمثيل الإناث

عند مقارنة نسب النساء بين القضاة والمسجلين في السلطة القضائية بنسبة النساء في السكان الوطنيين، يستخدم المؤشر 16-7-1 (ج) 50٪ على هيئة نسبة افتراضية للنساء في السكان الوطنيين. لذلك تم إدخال 50% مسبقًا في الجدول 3 كمقام افتراضي لنسب تمثيل الإناث.

ب) كيفية حساب مقامات نسب تمثيل الشباب

عند مقارنة نسب "الشباب" (44 عامًا أو أقل) بين القضاة والمسجلين في السلطة القضائية بنسبة الشباب في السكان الوطنيين، فإن النسبة ذات الصلة من السكان الوطنيين التي سيتم استخدامها على هيئة مقام هي نسبة السكان وهي:

- *فوق* سن الأهلية للحصول على منصب قاضٍ أو رئيس قلم،
- *أقل* من عمر 44 عامًا وما دون ذلك

ج) كيفية حساب مقامات نسب التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة وللفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني

عند مقارنة نسب الفئات السكانية المعينة والأشخاص ذوي الإعاقة بين القضاة والمسجلين في السلطة القضائية بنسبتها لدى السكان الوطنيين، من المهم استخدام *السكان في سن العمل* من تلك المجموعة في السكان الوطنيين على هيئة مقام. ويعني ذلك حساب نسبة الأفراد في تلك المجموعة ممن هم:

- *فوق* سن الأهلية للحصول على منصب قاضٍ أو رئيس قلم،
- *أقل* من سن التقاعد الإلزامي لمنصب القاضي أو المسجل.[8]

ستختلف حدود السن الدنيا والعليا باختلاف البلد، وبالتالي يجب تحديدها من جانب كل دولة. فعلى سبيل المثال، إذا كان الحد الأدنى لسن الأهلية لمنصب القاضي في بلدٍ معين هو 45 عامًا، وسن التقاعد الإلزامي للقضاة في هذا البلد هو 75 عامًا، فعند مقارنة نسبة القضاة المنتمين إلى فئة سكانية معينة (على سبيل المثال، مجموعة عرقية معينة) بنسبتها لدى هذه المجموعة العرقية في السكان الوطنيين، من المهم استخدام المقام فقط لأفراد هذه المجموعة العرقية الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و75 عامًا.

[8] في حالة عدم تحديد سن التقاعد الإلزامي لمنصبي القضاة والمسجلين في بلدٍ معين، يمكن استخدام "سن التقاعد الافتراضي" كبديل. وينطبق سن التقاعد الافتراضي على جميع الوظائف في بلدٍ معين، و"هو الحد الأدنى للسن الذي يمكن لأرباب العمل (إذا اختاروا ذلك) تحديده بوصفه سن تقاعد إلزامي، الذي يُطلب بموجبه من الموظفين التقاعد."

الخطوة 3: النسب مقارنة بإجمالي السكان في سن العمل

	نسب تمثيل الإناث: نسبة القاضيات والمسجلات / نسبة النساء بين السكان في سن العمل		نسب تمثيل "الشباب": نسبة القضاة والمسجلين "الشباب" الذين تتراوح أعمارهم بين 44 عامًا أو أقل / نسبة السكان في سن العمل الذين تزيد أعمارهم عن سن الأهلية وأقل من 45 عامًا		نسب تمثيل الإعاقة: نسبة القضاة والمسجلين ذوي الإعاقة / نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من السكان في سن العمل		نسب تمثيل الفئات السكانية: نسبة القضاة والمسجلين في الفئة السكانية "أ" / نسبة الأشخاص في فئة سكانية معينة من السكان في سن العمل		نسب تمثيل الفئات السكانية: نسبة القضاة والمسجلين في الفئة السكانية "ب" / نسبة الأشخاص في فئة سكانية معينة من السكان في سن العمل		نسب تمثيل الفئات السكانية: نسبة القضاة والمسجلين في المجموعة السكانية "ج" / نسبة الأشخاص في فئة سكانية معينة من السكان في سن العمل	
	المقام 50٪		المقام	0	المقام	0	المقام	0	المقام	0	المقام	0
	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون	القضاة	المسجلون
المحاكم الدستورية / العليا												
إمحاكم الدرجة الأولى												
المحاكم الابتدائية												
المجموع (على جميع مستويات المحاكم)												

20- ماذا لو كان شكل الجداول في منصة الإبلاغ غير مناسب لأي فئة معينة في بلدي؟

إذا لم يكن تنسيق الجداول مناسبًا لأي فئة معينة في بلدك، يُرجى ملء البيانات على أفضل وجه ممكن لديك وشرح أي تعديلات في مربع التعليقات، أسفل الجدول المناسب:

- مثال 1: يشمل الصف "44 عامًا أو أقل" كذلك الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 45 عامًا.
- مثال 2: تشمل البيانات بالنسبة لـ "الإناث" "أخرى" و/أو "غير معروف"

يرجى وضع علامة "NA" (غير منطبق) على أي فئة لا تنطبق على السياق الوطني الخاص بك ، و"-" عند عدم توفر البيانات.

21- ماذا لو لم تكن البيانات المصنفة متاحة بالكامل لأبعاد معينة، أو إذا كان بلدك يجمع بيانات مفصلة أكثر مما هو مطلوب في المؤشر 16-7-1 (ج)؟

قد يختلف توافر بيانات القاضي والمسجل المصنفة حسب العمر وحالة الإعاقة والفئات السكانية ذات الصلة على الصعيد الوطني عبر البلدان، وأحيانًا، عبر مستويات أو أنواع مختلفة من المحاكم داخل بلدٍ معين. وتُشجَّع البلدان على الإبلاغ عن جميع البيانات المتوفرة حاليًا على منصة الإبلاغ عن بيانات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بينما يقومون ببناء قدرات إضافية وتعديل أنظمة جمع البيانات الخاصة بهم للسماح بمزيد من التصنيف لبيانات القضاة والمسجلين، على النحو المطلوب في المؤشر 16-7-1 (ج).

قد تقوم بعض البلدان بجمع بيانات القضاة والمسجلين المصنفة وفقًا لأبعاد أخرى غير تلك التي حددها المؤشر 16-7-1 (ج) حسب الأولوية، أو بتنسيق مختلف عن ذلك المستخدم في منصة الإبلاغ. ونحن نشجع هذه البلدان على تحميل الملفات باستخدام مجموعات البيانات الإضافية هذه على المنصة، حيث يمكن أن تكون تجاربهم ذات أهمية للبلدان الأخرى. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الوكالة الراعية لهذا المؤشر، بتسهيل تعلم الأقران حول هذا المؤشر. لذلك، سنقدر كثيرًا سماع المزيد عن ممارسات جمع البيانات المعمول بها في السلطة القضائية في بلدك.

22- ماذا لو كنت بحاجة إلى تحديث البيانات المقدمة مسبقًا؟

للمساعدة في تحديث/تعديل بيانات المؤشر 16-7-1 (ج) المقدمة سابقًا من خلال منصة الإبلاغ عن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُرجى التواصل مع SDG16indicators@undp.org في مركز إدارة أوسلو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب إلغاء تأمين بيانات بلدك. ويُرجى استخدام تنسيق البريد الإلكتروني التالي:

العنوان: اسم البلد، المؤشر 16-7-1 (ج)، السنة

النص الأساسي: طلبك لإلغاء تأمين بيانات بلدك مع شرح موجز.